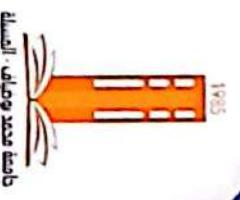


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مختبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر



فرقة البحث PRFU: إشكالية الاختيار الأمثل لنظام الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية - دراسة حالة الجزائر.

شراكة مشاركة

يشهد كل من السيد رئيس الملحق الوطني والسيد مدير المختبر والسيد عميد الكلية، بيان:

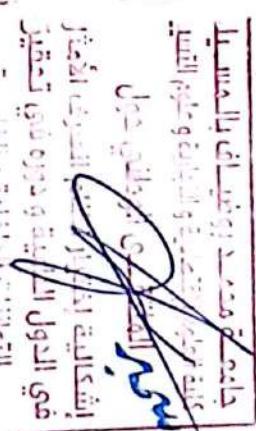
د. مشتر فطيمية من: جامعة محمد بوضياف المسيلة

قد شارك (ت) بمداخلة تحت عنوان:

التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر

في فعاليات الملحق الوطني حول "إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية" المنعقد يوم 05 ماي 2025 بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

رئيس الملحق
مدير المختبر



أ.د. ب. حمودة عبد المختبر



أ. خ. هـ. محمد العيد



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسويق

مختبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

قسم العلوم الاقتصادية



classical - starting 2020-2021

فرقة البحث PRFU: إشكالية الاختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية- دراسة حالة الجزائر

الملتقي الوطني المجين حول إشكالية اختيار نظام الصرف الأموال في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

يوم 05-05-2025 بقاعة المحاضرات المرحوم الطاهر سرايش

برنامـج المـلتقـى

التوقيت	البرامـج	جلسة الافتتاح حضوريا	البرامـج
10.00 - 9.00	قراءة آيات بينات من القرآن الكريم؛ الاستماع إلى النشيد الوطني؛ كلمة رئيس الملتقى: الأستاذ الدكتور بن محاد سمير؛ الكلمة التقديمية لعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد الغيلاني؛ كلمة الافتتاح الرسمي للملتقى رئيس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: الأستاذ الدكتور بودلاعة عمار.	كلمة رئيس الملتقى: الأستاذ الدكتور بن محاد سمير؛ الكلمة التقديمية لعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد الغيلاني؛ كلمة الافتتاح الرسمي للملتقى رئيس جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: الأستاذ الدكتور بودلاعة عمار.	جامعة محمد بوضياف بالمسـيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الملتقـى الوطني حول إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنـات الداخلية والخارجـية
رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور بلعباس رابح	الجلسة الأولى: حضوريا	المقرر: الأستاذ الدكتور غلاب فاتح	قاعة المحاضرات المرحوم الطاهر سرايش
التوقيت	عنوان المداخلة	المتدخل	المؤسسة
10.10-10.00	تقديم مشروع فرقة البحث: إشكالية اختيار الأمثل لنظم الصرف الحديثة في البلدان النامية ودورها في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية- دراسة حالة الجزائر	أ.د. طيبـي حمـزة (رئيس مشروع البحث)	جامعة محمد بوضياف المسـيلة
10.30-10.10	ضيف شرف الملتقى	أ.د. دعاـس خـليل	جامعة الجزـائر 3

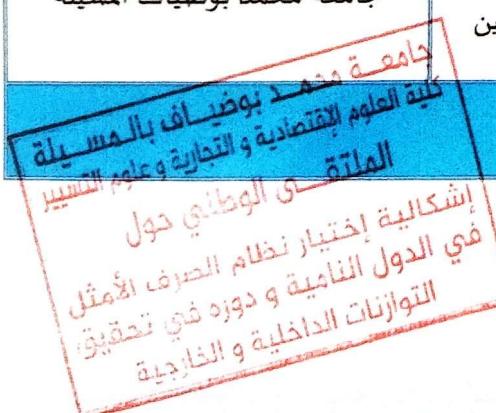


إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

جامعة محمد بوضياف المسيلة المركز الجامعي سي الحواس- بريكة	د. نذير ياسين د. شوبيار الياس د. عابي وليد	الأثار التضخمية لتقلبات أسعار الصرف: اقتراحات لصياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر	جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 10.45-10.30
جامعة لونيسى علي - البليدة 2	د. قسمية مصطفى	المؤشرات الكلية للاستقرار المالي ومدى استجابتها لتغيرات سعر الصرف في الجزائر للفترة 2010-2024	جامعة لونيسى علي - البليدة 2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 11.00-10.45
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. السعيد بن لخضر أ.د. شنبى صورية د. غضبان فاطمة الزهراء	تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2020 . 1990)	11.15-11.00
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. برو هشام	سعر الصرف الموازي كمؤشر من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	11.30-11.15
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. زيتوني كمال د. بيصار عبد الحكيم أ.د. بوتيارة عنتر	دراسة أثر محددات الاستقرار المالي على مؤشر سعر الصرف في الجزائر	11.45-11.30
جامعة عباس لغورو خنشلة جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بوطكوك عمار د. قدوش نبيل د. كثير عيسى	تطور سياسات سعر الصرف في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية خلال الفترة (2014 - 2025)	12.00-11.45
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. زغبة طلال د. شادي نور الدين	أثر محددات أنظمة الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية	12.15-12.00

مناقشة عامة

13.00-12.15



قاعة المناقشات بالجناح B		الجلسة الثانية: حضوريا	رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور نذير عبد الرزاق
المقرر: الدكتورة زلاقي حنان			
المؤسسة	المتدخل	عنوان المداخلة	التوقيت
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. يوسفى الحسين د. حمريط عبد اللطيف د. بلقليل نور الدين	أثر تقلبات سعر الصرف على ديناميكية التضخم في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل - أدلة تجريبية للفترة 1970-2023	10.40-10.30
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. مجناح فؤاد	اختيار الأمثل لنظام سعر الصرف وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية: دراسة نظرية نقدية	10.50-10.40
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. مشترفطيمية د. صالحى أسماء د. زلاقي حنان	التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر	11.00-10.50
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. كمال الدين أبا سفيان أ.د. بن البار احمد د. مهوبى فطيمية	الآثار الاقتصادية للعملات الرقمية	11.10-11.00
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. حميدي يوسف	تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	11.20-11.10
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. حجاب عيسى أ.د. قدوري نور الدين أ.د. غلاب فاتح	محددات سعر صرف الدينار الجزائري - دراسة تحليلية قياسية	11.30-11.20
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. قشى حبيبة	العملات الرقمية: المفهوم، الآثار الاقتصادية، وواقعها في الدول العربية	11.40-11.30

إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

جامعة محمد بوضياف المسيلة المركز الجامعي نور البشير-البيض	أ.د. سرای صالح د. قلقول عبد الرزاق ط.د. خلafi حمزة	دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2023	11.50-11.40
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. يحياوي عمر أ.د. بن دفل كمال د. عماري تقي الدين	اختيار أنظمة الصرف بين النظرية والتطبيق: دراسة تجارب دولية وعربية مختارة	12.00-11.50
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. سعودي عبد الصمد أ.د. سعودي بلقاسم د. بحري علي	أهمية سعر الصرف ضمن قوانين المالية في الجزائر	جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية الدورة الوطنية حول إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية 12.10-12.20
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة عمار ثليجي الأغواط	د. بشيري حمزة ط.د. محدب محمد	أثر تقلبات سعر الصرف على قطاع التأمين في الجزائر	12.20-12.10
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة بوقدمة بومرداس	أ.د. نذير عبد الرزاق د. دحمونى خليجة	أثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2023	12.30-12.20
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة برج بوعريريج	أ.د. عيشاوي علي أ.د. بوخرص عبد الحفيظ د. جعيمع حبيب الله	التوافق بين نظام سعر الصرف وتقلبات الحركة الدولية لرؤوس الأموال	12.40-12.30
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة باتنة 1	د. صيغور فضيلة د. خنوس سمحة د. عزي أحمد	تطور نظام سعر الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2022	12.50-12.40
جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. سنوسي علي	أي نظام صرف أنساب للاقتصاد الجزائري؟ دراسة تحليلية في ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة	13.00-12.50
مناقشة عامة			13.30-13.00

الجلسة الثالثة: عن بعد رابط الجلسة:

رئيس الجلسة: الدكتور بلقليل نور الدين

<https://meet.google.com/oiq-pgro-wiu>

المقرر: الدكتورة خنوس سمحة

المؤسسة	المتدخل	عنوان المداخلة	التوقيت
المركز الجامعي مغنية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	أ.د. عبد الرحيم شبيبي أ.د. شكورى سيدى محمد ط.د. ناصر بوروبية	نظام CCB كمقترن بديل لنظام أسعار الصرف في الدول النفطية - حالة الجزائر (2021-2000)	10.15-10.00
جامعة حمه لخضر وادي سوف	أ.د. نصیر احمد أ.د. بن موسى بشير	قراءة تحليلية في تطور سعر الصرف في الجزائر (1962-2023) " المسار التاريخي، والآفاق المستقبلية	10.30-10.15
مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD	د. مدوري عبد الرزاق د. تشوكتش كيبر حسن	تحليل تطور علامة السوق الموازي للعملات الأجنبية في الجزائر: العوامل والتداعيات الكلية	10.45-10.30
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	د. حجيلاة أسماء د. بن مبع إلياس د. بدراوي شهيناز	استراتيجية اختيار نظام سعر الصرف الأمثل وفقا لنظرية الركن	11.00-10.45
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر	أ.د. زياد محمد	<i>La politique de change en Algérie à l'épreuve des fluctuations de prix pétroliers</i>	11.15-11.00
جامعة وهران 2 جامعة الجزائر 3	ط.د. مرسلی معمر ط.د. بورقيق عبد الوهاب ط.د. صاب الزهرة	مصداقية البنك المركزي في ظل نظم الصرف المختلفة	11.30-11.15

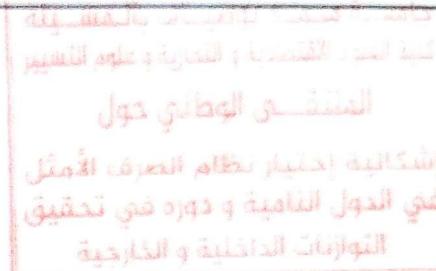
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية: التربية وعلوم التسيير
الملتقي الوطني حول
إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل
في الدول النامية ودوره في تحقيق
التوازنات الداخلية و الخارجية

إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

جامعة عبد المهرى قسطنطينية 2	أ.د. العابد للزهر أ.د. بن محمد هدى أ.د. طوبال ابتسام	ترتيبات أسعار الصرف في الدول العربية وإيران في إطار نموذج Mundell- Fleming خلال الفترة 2018-2020	11.45-11.30
جامعة عمار ثليجي الأغواط	ط.د. بن قوية بن علية أ.د. عياش قويدر	نظام سعر الصرف في الجزائر	12.00-11.45
جامعة محمد بوقرة بومرداس	د. رحماني العربي	أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 (دراسة قياسية)	12.15-12.00
جامعة يحيى فارس المدية	د. جعفرى جمال د. زيراري ابراهيم	أثر التضخم وانخفاض قيمة العملة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2023	12.30-12.15
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة زيان عاشور الجلفة	أ.د. سليماني محمد د. موساوي عبد القادر	تأثير أنظمة تحديد أسعار الصرف على توازن ميزان المدفوعات	12.45-12.30
المركز الجامعي نور البشير - البيض جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. مختارى فتيحة د. بوسعدية مراد	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية: هل يمكن أن تكون بديلاً لنظم الصرف التقليدية في الدول النامية	13.00-12.45
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة الجزائر 3	أ.د. جاب الله مصطفى د. بن عبد الرحمن إلياس د. بلقاسم بوعلام	إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق أهداف التنمية والخارجية قياسية باستخدام منهج أشعة الاندار الذاتي VAR MODEL	13.15-13.00
جامعة حمہ لخضر وادي سوف جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. مبروكى فاتح أ.د. بن عيسى ريم د. بن يطوارباج	أنظمة سعر الصرف والتضخم: قراءة في الإطار المفاهيمي للعلاقة	13.30-13.15
مناقشة عامة			13.50-13.30

التوقيت	عنوان المداخلة	الرابط الجلسة: https://meet.google.com/oxhvxpyy-bbdr	رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور قطوش عبد الحميد	الجلسة الرابعة: عن بعد
10.15-10.00	مدخل مفاهيمي لسعر وسوق الصرف	إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية	د. أيت قاسي عزو رضوان ط.د. خاليفية عزيز د. بن صوشة سارة	المؤسسة المركز الجامعي مرسيلي عبد الله- تيبة جامعة الجزائر 3
10.30-10.15	أثر أنظمة الصرف على أداء الميزان التجاري وتنافسية الصادرات - دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1985-2023)	ط.د. العربي سعدي ط.د. معرف سارة	جامعة برج بوعريريج جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2	
10.45-10.30	تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر	د. كرمة كمال	جامعة عمار ثليجي الأغواط	
11.00-10.45	أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري بين التصريحات الرسمية والأنظمة الفعلية وفق تصنيف <i>Reinhart and Rogoff</i>	أ.د. خليفة عزي أ.د. غفصي توفيق	جامعة حمـه لـخـضـرـوـادـي سـوـفـ	
11.15-11.00	أثر التغيرات في سعر الصرف الحقيقي على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 1990-2024 دراسة تحليلية قياسية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP)	د. فـرـحـاتـ كـلـثـومـ أ.د. زـينـ يـونـسـ	جامعة حـمـه لـخـضـرـوـادـي سـوـفـ	
11.30-11.15	أثر تقلبات أسعار الصرف على أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	د. جـوـادـيـ مـحـمـدـ الصـدـيقـ	جامعة عـمـارـ ثـلـيـجـيـ الأـغـواـطـ	
11.45-11.30	أثر سعر الصرف الاسمي على النمو الاقتصادي في الجزائر في خلال الفترة 1985-2023: دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)	د. دـنـدـنـ فـتـحـيـ حـسـنـ د. شـنـنـ قـادـةـ د. شـرـقـيـةـ مـحـمـدـ	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	

جامعة طاهري محمد بشار	د. عبود عبد المجيد د. جماع مختار د. عبود ميلود	تطور نظام الصرف وتسعيـة الدينـار الجزائـري منـذ الاستـقلـال	إشكالية اختيار نظام الصرف الأمثل في الدول النامية في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية
جامعة أحمد دراية أدرار			
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قـسـنـطـنـيـة	د. عبد الحفيظ حسام الدين	طور نظام الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية لمحدداته وانعكاساته على المؤشرات الاقتصادية الكلية (1999-2017)	12.15-12.00
جامعة باتنة 1	د. خليفي سامية		
جامعة الجزائر 3	ط.د. بوشاقور روضة		
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	د. كحلوش أمينة		
جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. رزيقات بوذكر	المعايير الاقتصادية لاختيار أنظمة الصرف في الدول النامية	12.30-12.15
جامعة عمار ثليجي الاغواط	د. سعيداني محمد السعيد		
جامعة زيان عاشور الجلفة	د. رقاب طارق د. شرفاوي العابد	تأثير سعر صرف الدولار مقابل الدينار على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)	12.45-12.30
جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة الجزائر 3 جامعة البليدة 2	أ.د. لقليطي لخضر د. عوامر محمد د. حميدي عيسى	سعر الصرف في ظل نظام الربط بعملة واحدة بين مكاسب الاستقرار وتبعية السياسات_حالة دول الخليج العربي	13.00-12.45
جامعة الجزائر 3 جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن سبع حمزة د. عفيفية عبد الرحمن د. جمعي محمد الصالح	إشكالية اختيار نظام سعر الصرف الملائم اقتصادياً للدول النامية- دراسة مقارنة بين مصر ونيجيريا	13.15-13.00
مناقشة عامة			13.30-13.15



التوقيت

جلسة الاختتام بقاعة المحاضرات سرايش الطاهر

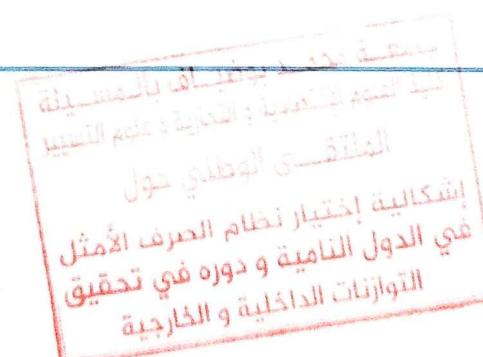
14.00 - 13.30

قراءة التوصيات:

توزيعات شهادات المشاركة وتكريم الضيوف:

كلمة عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: الأستاذ الدكتور ختيم محمد العيد:

إعلان الاختتام الرسمي للملتقى.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول:

إشكالية اختيار نظام الصرف الأفضل في الدول النامية ودوره في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية

2025/04/29 يوم

ورقة بحثية موسومة بعنوان:

التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر

والمقدمة ضمن المحور الثالث

محاولة تقييم نظام سعر الصرف في الجزائر عبر مختلف المراحل الاقتصادية

الاسم	فطيمة	أسماء	حنان
اللقب	مشتر	صالحي	زلاقي
الوظيفة	أستاذ محاضر ب	أستاذة مؤقتة	أستاذ محاضر ب
التخصص	العلوم الاقتصادية	العلوم الاقتصادية	العلوم الاقتصادية
المؤسسة	جامع المسيلة	المراكز الجامعي تبازة	جامعة المسيلة
البريد الإلكتروني	fatima.mechter@univ-msila.dz	saasma949@gmail.com	hanane.zelagui@univ-msila.dz

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى معالجة موضوع: **التطور التاريخي لنظام سعر الصرف المطبق في الجزائر**، وذلك من خلال الوقوف على أهم المراحل والتطورات التي شهدتها نظام الصرف في الجزائر من بداية الاستقلال إلى غاية اليوم، وأهم الإصلاحات التي طرأت على سعر صرف الدينار.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، نظام سعر الصرف، الدينار الجزائري.

Abstract :

This research paper aims to analyze the historical evolution of the exchange rate system applied in Algeria. This is achieved by examining the key stages and developments that the exchange rate system in Algeria has undergone since independence to the present day, as well as the significant reforms that have been implemented on the Algerian dinar's exchange rate.

Keywords: Exchange rate, Exchange rate system, Algerian dinar

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية، والذي يعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى استقراره في الأسواق العالمية، حيث يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية شديد الحساسية إذ يعكس العلاقة المتربطة بين الاقتصاديات الدولية، وأي خلل ناتج عليه قد يؤثر على مجمل المعاملات الاقتصادية الكلية وبالتالي على الاقتصاد ككل.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على احداث اصلاحات وتعديلات على نظام صرفها، من أجل مسيرة التطورات التي عرفها نظام النقد الدولي، بداية من التخلي عن قاعدة الذهب إلى نظام الصرف المرن، ثم التحول إلى نظام الصرف الثابت، وصولا إلى تبني نظام التعويم المداري في عام 1996. وهذا من أجل تقارب الدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقة.

- الإشكالية:

في ضوء ما سبق، تتضح لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: ما هي المراحل الرئيسية التي مر بها نظام سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم؟

- أهداف الدراسة:

- فهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف ونظام الصرف.
- التعرف على مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومعايير اختيار نظام سعر الصرف.
- التعرف على مختلف أنظمة الصرف في الجزائر.
- فهم التطور التاريخي لنظام سعر الصرف في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه.

- منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة، وسعياً للإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف ونظام الصرف، بينما تم استخدام المنهج التاريخي والتحليلي لتحليل تطور نظام الصرف في الجزائر.

المحور الأول: المقاربة النظرية لسعر الصرف

أولاً- تعريف والعوامل المؤثرة في سعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف

يوجد العديد من التعريفات المتعلقة بتعريف سعر الصرف التي وضعها المفكرين الاقتصاديين والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

- يعرف سعر الصرف على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة المحلية (الوطنية).
(الحمزاوي، 2004، صفحة 71)

- ويعبر على أنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية وهذا يعبر سعر الصرف عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. **(عبد المطلب، 2016، الصفحتان 19-20)** ،

- كما عرف سعر الصرف من بين الأسعار الاقتصادية أكثر تأثيراً في اقتصاد مفتوح بين بلدان هو سعر الذي تم وفقه المبادلات بينهما، لتأثيرها على ميزان التجاري بإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية الكبرى **(Maurice & Paul, 2003, p. 379)**

ويمكن التمييز بين نوعين من التسعيرة هما: **(مساعدية وغياط، 2019، صفحة 38)**

- التسعيرة المباشرة: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، ومثال ذلك يقاس الجنيه الإسترليني بعدد الوحدات من الدولار الأمريكي كما يلي: 01 جنية إسترليني = 1.38 دولار أمريكي.

- التسعيرة غير المباشرة: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومثال ذلك يقاس الدولار الأمريكي بعدد الوحدات من الجنيه الإسترليني كما يلي: 01 دولار أمريكي = 0.72 جنية إسترليني.

وبحسب ما هو متعارف عليه أنه دوماً العملة الضعيفة هي عملة التسعيرة والعملة القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكبر من 01.

وعليه نستنتج من خلال مما سبق أن سعر الصرف يشمل على ما يلي:

- المكان: تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.
- العملية: تتم عملية مبادلة العملة المحلية بالعملة الأجنبية والعكس.
- السعر: تتم عملية المبادلة وفقاً لسعر معين.
- الهدف: بهدف تسوية المدفوعات الخارجية (الدولية).

2. العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يوجد الكثير من العوامل التي لها تأثير جد قوي وحساس على سعر الصرف للعملة وبالتالي يمكن ذكر أهم العوامل المؤثرة وهي كالتالي: (بن مزوق و جرف ، 2022، الصفحات 75-76)

- **معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يتدحر سعر صرفها.
- **الدخول الحقيقية:** مع بقاء العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة، نجد أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الواردات – الأمر يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة للدخل- وهذا يعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم زيادة أسعار صرفها، ويتحقق الأثر العكسي عند انخفاض الدخل الحقيقي للدولة (ارتفاع قيمة العملة المحلية).
- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، مما يعني تدهور سعر صرف عملة ذلك البلد والعكس في حالة حدوث فائض.
- **أسعار الفائدة:** إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مع ثبات العوامل الأخرى والعكس عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معين.

ثانياً- صيغ وأهمية سعر الصرف

1. صيغ سعر الصرف

يكتسب سعر الصرف صيغة عديدة لكن لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص بها نذكر كما يلي:

- **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصرين العرض والطلب في أسواق الصرف إلى وضع أسعار الصرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات دون ابراز القوة الشرائية للعملة.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين سعر الصرف الرسمي هو السعر المعمول به في السوق الرسمي، أما سعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية في لحظة زمنية معينة.

- سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي بلد الأجنبي (P^*) وكان (E) هو سعر الصرف الإسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي (e) يعرف كالتالي:

$$e = \frac{E P^*}{P} \text{ حيث يعكس } (e) \text{ الأسعار الأجنبية بدلاً عن الأسعار المحلية.}$$

- سعر الصرف التوازنـي: هو الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب بعيداً عن تدخل السلطات الحكومية لتحقيق توازن داخلي وخارجي لكن هذا السعر يتطلب سوق صرف منظم وفعال، وتكمـن أهميته في كونه يؤدي إلى التوازن المستديـم لميزان المدفوعـات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبـيعي وكافـ. (فندوز، 2023، صـفحة 508).

- سعر الصرف الفعلي: يعبر عن المؤشر الذي يقيـس متوسط التغيـير في سعر صـرف عملـة ما بالنسبة لـعدة عملـات أخرى في فـترة زـمنـية ما (قـدي، 2003، صـفحة 105).

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سـعر الـصرف الفـعلي الإـسمـي بعد خـضـوعـه إـلـى التـصـحـيـح باـزاـلة أـثـرـ تـغـيـرات أسـعـارـ النـسـبـيـة (بلـخـيـرـ وـسـحـانـيـنـ، 2024، صـفـحة 517).

2. أهمية سعر الصرف:

تـكمـنـ أهمـيـةـ سـعـرـ الـصـرـفـ منـ كـوـنـهـ وـسـيـلـةـ فـيـ إـتـامـ الـعـامـالـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ بـيـنـ الـاـفـرـادـ الـمـقـيـمـينـ وـغـيرـ الـمـقـيـمـينـ وـتـتـجـلـيـ هـذـهـ الـأـهـمـيـةـ فـيـماـ يـلـيـ: (شرـفاـويـ وـبـكـوشـ، 2021، الصـفـحـاتـ 55-56)

- المعـالـاتـ الـتـجـارـيـةـ: حيثـ تكونـ بـيـنـ الدـوـلـ لـابـدـ لـهـاـ منـ تـحـدـيدـ عـلـمـةـ تـسـوـيـ بـهـاـ أوـ عـلـمـةـ الـمـصـدـرـةـ أوـ عـلـمـةـ تـحـضـرـ بالـقـبـولـ الـعـامـ، فـإـنـ قـرـارـ الـاستـيـرـادـ مـنـ الدـوـلـ الـأـجـنـبـيـةـ سـوـفـ يـتـرـتـبـ عـلـيـهـ بـيـعـ الـعـلـمـةـ الـمـلـحـلـيـةـ مـقـاـبـلـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـعـلـمـاتـ الـأـجـنـبـيـةـ بـغـرـضـ تـسـدـيدـ الـالـتـزـامـاتـ الـخـارـجـيـةـ وـدـفـعـ ثـمـنـ مـشـتـريـاتـهـاـ.

- الـاسـتـثـمـارـاتـ الـأـجـنـبـيـةـ: يـمـكـنـ أـنـ تـدـخـلـ الـشـرـكـاتـ الـأـجـنـبـيـةـ فـيـ الـمـراـحلـ الـأـوـلـىـ مـنـ الـعـمـلـيـةـ مـنـ الـاسـتـثـمـارـ فـيـ شـرـاكـةـ مـعـ طـرـفـ محلـيـ بـرـأـسـ مـالـ بـعـلـمـةـ أـجـنـبـيـةـ، وـعـنـ إـقـامـةـ اـسـتـثـمـارـ فـيـ بلدـ أـجـنـبـيـ يتمـ تـحـوـيلـ الـعـلـمـةـ الـأـجـنـبـيـةـ بـالـعـلـمـةـ الـمـلـحـلـيـةـ لـأـغـرـاضـ تـسـدـيدـ الـمـصـارـيفـ.

- تحـوـيلـاتـ الـفـوـائـدـ وـالـأـرـيـاحـ: تـسـعـيـ الـشـرـكـاتـ الـعـابـرـةـ لـلـحـدـودـ الـتـيـ تـسـتـثـمـرـ خـارـجـ موـاطـنـهـاـ إـلـىـ تـحـوـيلـ جـزـءـ مـنـ الـأـرـيـاحـ وـالـفـوـائـدـ بـعـلـمـةـ أـجـنـبـيـةـ، وـهـنـاكـ وجـهـ أـخـرـ لـهـذـهـ التـحـوـيلـاتـ فـالـسـنـدـاتـ الـمـلـوـكـةـ لـلـأـجـانـبـ عـلـىـ الـحـكـوـمـةـ الـمـلـحـلـيـةـ يـجـبـ تـحـوـيلـهـاـ إـلـىـ عـلـمـةـ أـجـنـبـيـةـ.

- المسـاعـدـاتـ الـأـجـنـبـيـةـ: عـنـدـمـاـ تـقـومـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ بـمـنـحـ الـمـسـاعـدـاتـ مـالـيـةـ لـلـدـوـلـ الـفـقـيرـةـ الـتـيـ تـكـوـنـ فـيـ الـغـالـبـ عـلـىـ شـكـلـ اـعـتـمـادـاتـ فـيـ الـبـنـوـكـ الـأـمـرـيـكـيـةـ لـشـرـاءـ مـاـ تـحـتـاجـهـ الدـوـلـ مـنـ سـلـعـ أـمـرـيـكـيـةـ.

- نـفـقـاتـ السـيـاحـةـ وـالـسـفـرـ: بـعـضـ الدـوـلـ جـعـلـتـ السـيـاحـةـ مـصـدـرـ دـخـلـ قـومـيـ علىـ غـرـارـ تـونـسـ وـمـصـرـ وـذـلـكـ لـمـاـ يـمـكـهـاـ انـ تـجـلـبـهـ مـنـ عـلـمـةـ أـجـنـبـيـةـ، وـبـطـبـيـعـةـ الـحـالـ إـلـاـنـهـ لـابـدـ مـنـ تـغـطـيـةـ تـكـالـيفـ السـفـرـ وـالـإـقـامـةـ فـيـ دـوـلـ أـجـنـبـيـةـ يـتـجـبـ الـحـصـولـ عـلـىـ عـلـمـةـ هـذـهـ الدـوـلـ مـقـاـبـلـ عـلـمـةـ أـجـنـبـيـةـ.

ثالثاً- أنظمة سعر الصرف

1. تعريف نظام سعر الصرف: ويقصد بنظام سعر الصرف العملية التي يتم من خلالها البلد يدير عملته فيما يتعلق بعملات الأجنبية (Central Bank of Sri Lanka; 2006, صفحة 02).

2. معايير اختيار نظام سعر الصرف: تتحكم الدولة في سعر الصرف وفقاً لمعطيات الاقتصادية التي لديها من جهة ثبته ومن جهة أخرى تحرره وهناك عدة معايير التي تتحكم في اختيار سعر الصرف نذكر منها كالتالي: (عسول و زحاف 2022، صفحة 02).

- الحجم النسبي وتكامل التجارة: ربما تجد الدول الصغيرة، أنه من المناسب أن ترتبط نقدياً مع دولة كبيرة نسبياً، وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة والتعامل الاقتصادي مع تلك الدول في زيادة مستمرة.

- مرونة هيكل الاقتصاد، ومدى قدرة الهيكل الاقتصادي على استيعاب تقلبات السوق والمتغيرات العالمية.

- القدرة على امتصاص الصدمات، سواء كانت منها الاسمية أو الحقيقة.

- تنوع هيكل الإنتاج / الصادرات، ومدى القدرة على التنافسية الدولية.

- التركز الجغرافي للتجارة، والاعتماد على التكامل الاقتصادي مع دول الجوار.

- درجة التطور الاقتصادي / المالي.

- استقرار ومصداقية عملة الركيزة.

3. أنظمة سعر الصرف

عرف العالم العديد من أنظمة سعر الصرف والتي تنوعت تبعاً لظروف الاقتصاد العالمي التي أتاحت الفرصة لفرض هذه الأنواع، فسعر الصرف يمكن أن يكون ثابتاً أو متغيراً أو منا ويمكن أن يكون سعر صرف العملة ثابتاً أو متغيراً أو مناً. ويكون ثابتاً، إذا اعتمد البلد المعنى سعر صرف رسمي لعملته، وأوكل للإدارة الحكومية المختصة الحفاظ على هذا السعر. ويكون متغيراً أو منا، إذا سمح البلد المعنى لقوى السوق، أي لعناصر العرض والطلب على العملات الأجنبية فيه، أن تحدد هذا السعر.

وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف معيناً بالكامل أما إذا كلف البلد المعنى المصرف المركزي مهمة الحد من حركة سعر الصرف صعوداً وهبوطاً، فيكون نظام الصرف المعتمد هو نظام التعويم الجزئي، وإذا تمكّن المصرف المركزي من تثبيت سعر الصرف الاسمي بحيث لا تطرأ عليه إلا تغييرات طفيفة يكون نظام الصرف المعتمد هو نظام الصرف المعوم الراهن (داغر، 2002، صفحة 06)، وهناك تصنيفات جديدة يمكن توضيحها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): التصنيفات الرسمية وتصنيفات (Reinhart and Rogoff 2004 و LYS 2005)

تصنيف رسمي أو قانوني De Jure	تصنيف De Facto (Reinhart and Rogoff)	تصنيف De Facto (Levy-Yeyati and Struzenegger)
جاء هذا التصنيف بـ 08 فئة: 1- اتحاد العملة. 2- الدولرة. 3- مجلس العملة. 4-ربط التقليدي. 5-الربط الزاحف. 6-النطاقات. 7-تعويم زاحف. 8-تعويم نقى (كلى).	جاء هذا التصنيف بـ 14 فئة: (1) بدون عملية قانونية مستقلة. (2) ترتيب معلن مسبقاً / أو مجلس العملة. (3) نطاق أفقى معلن مسبقاً أضيق من / أو يساوى $\pm 2\%$. (4) ربط بحكم الواقع. (5) ربط زاحف معلن مسبقاً. (6) نطاق زاحف معلن مسبقاً أضيق من / أو يساوى $\pm 2\%$. (7) ربط زاحف بحكم الواقع. (8) نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من / أو يساوى $\pm 2\%$. (9) نطاق زاحف معلن مسبقاً أوسع من / أو يساوى $\pm 2\%$. (10) نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من / أو يساوى $\pm 2\%$. (11) نطاق متحرك أضيق من / أو يساوى $\pm 2\%$. (12) تعويم مدار، (13) تعويم بحرية. (14) السقوط بحرية. (15) تعويم مفرط.	جاء هذا التصنيف بأربع فئات: 1- ثابت. 2-ربط زاحف. 3-تعويم مقدر. 4-مرن.

المصدر: زاهر خالد، جنيدى مراد، نظام الصرف وتقلبات سعر الصرف مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 02، ص.63.

المحور الثاني: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات عددة منذ الاستقلال والى اليوم، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من نظام الصرف الثابت بكل أشكاله وصولاً إلى نظام صرف المرن، لذا سنحاول التطرق إلى المراحل التي مر بها نظام سعر الصرف

أولاً- مرحلة النظام الثابت (1962-1987)

1. نظام الربط بعملة واحدة (1969-1973) (نظام الربط بالفرنك الفرنسي)

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحدت نسبة صرفها وفقاً لنظام التسuir المسير. بـ 0.18 دج = 180 غ (1 دج = 180 غ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم 64-111 المتعلق بنظام الصرف، وهذا الالتزام من الجزائريين بصفتها عضو من هيئة بريتن وورز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن معين من الذهب، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضاً طفيفاً، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1967)، الذي تطلب استقرار سعر الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة

ما بين أوت 1969- ديسمبر 1973، حيث أصبح 01 دينار جزائري = 1.25 فرنك فرنسي، أو 01 فرنك فرنسي = 0.8 دينار جزائري. (هداجي وبن سعيد ، 2015. الصفحات 67-68)

وقد أدى هذا الضعف في الفرنك الفرنسي إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمارات التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1973-1973). (سهلي ، 2017. صفحة 66)

2. نظام الربط بسلة من العملات (1987-1974)

بعد انهيار نظم بروتون ووذ وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي سنة 1971 ، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريًا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخلة السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلو من العملات اختيارية على أساس وزنها وأهميتها في المبادرات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطية باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقية العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المقدرة من قبله باتباع الخطوات التالية :

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المقدرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف الحقيقة.

ونتيجة للعوائد البترولية المعتبرة، في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرنامج العام للواردات فإن سعر الصرف يبقى أعلى من قيمته الحقيقة مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصرف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي، كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المالية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المالية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة. (دoha، 2015. الصفحات 161-162)

ثانيا- مرحلة التسيير динاميكي (1988-1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 (المصدر الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة) إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخيل التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعاً في هذا المجال للسوق العالمية، وأعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاثة سنوات أي مع نهاية 1993 وبداية 1994، على أن تتم بشكل تدريجي واحترازي، وفي هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلاً للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي بغية إصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع الماتاح من العملات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة التي تم اتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب.

(بوسيس ، 2021، صفحة 109)

1. التخفيض التدريجي: هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991 ، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبراً رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع الماتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل معدل الصرف من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار مع نهاية 1989، وانطلاقاً من سنة 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، فانتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991 حيث تم تعديل سعر الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار بنهاية جانفي 1991 ثم 16.59 دينار لكل دولار بنهاية شهر فيفري 1991 ليصل إلى 17.76 دينار جزائري للدولار، والجدول رقم 02 يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1991). (عفري ، 2013. الصفحات 101-102)

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين (1987-1991) بالنسبة للدولار الأمريكي

الملاحظة	سعر الصرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ الانزلاق
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشياً مع وتيرة الإصلاحات	12.1191	نوفمبر 1990
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره، وإمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم، والواردات على الخصوص	15.8889	بداية 1991
-	16.5946	نهاية جانفي 1991

استقراره عند هذا المستوى لمدة 06 أشهر	17.7653	نهاية فيفري 1991
تخفيض بنسبة 22% وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق الدولي، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994	22.5	نهاية سبتمبر 1991

المصدر: جعفرى عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكر، 2013، ص 102.

2. التخفيض الصريح: اتخاذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قراراً بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا يصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أبريل 1994 بتخفيض بنسبة 40.17% ، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج .\$/ دج.36 ، وتعتبر هذه التخفيضات بمثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة أن السوق يتحكم في تحديد قيمة الدينار الجزائري. (بوسيس ، 2021، صفحة 110)

ثالثاً- مرحلة التعويم المدار (1994- إلى يومنا هذا)

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين: (جعفرى ، 2013، الصفحتان 102-103)

1. نظام جلسات التثبيت (Le Fixing): هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض

مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف 1 وعبر عنده بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة، وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي:

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي).
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.

- تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

وكان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى ما يلي:

- تحديد سعر الدينار من خلال المناقشات.
- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.
- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

إن آلية تنظيم هذه السوق من خلال عمليات العرض والطلب أدت إلى زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار وبروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب، إلا أن عرض العملات ما زال حكراً على بنك الجزائر وذلك لوجود عوامل عديدة تحدد مبلغ العملات المعروضة وبالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار نذكر منها:

- الاحتياطات من العملة الصعبة، تسديد الديون الخارجية، تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية إيرادات الصادرات من المحروقات قبل افتتاح الجلسة.

وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البينية.

2. سوق الصرف البينية: ايماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الطي انطلاق نشاطه رسمياً في 01/02/1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، والذي مزال مطبقاً إلى يومنا هذا، أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يومياً جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع اجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من التدهور في قيمته، كما أعد بنك الجزائر الإطار التنظيمي لسوق الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي يخص الفترة الممتدة من أفريل 1995 إلى مارس 1998، وذلك من خلال النصوص التالية: (هداجي وبن سعيد ، 2015. الصفحات 74-75)

- التنظيم رقم 07-96 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والممعوض للتنظيم رقم 04-92 المؤرخ في 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف.

- التنظيم رقم 95-08 المؤرخ في 27 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف.

- التعليمية رقم 95-79 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995 المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك.

من خلال هذه السوق أصبح من الممكن للبنوك المالية أن تقوم بالعمليات التالية:

- بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.

- بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

- بيع وشراء بين المتدخلون في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية بحرية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذا السوق وفق قانون العرض والطلب.

كما يمكن يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ويمكن لهؤلاء الوسطاء اجراء مقاصلة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق غير أن البنك الجزائري يبقى كعارض وحيد يسيطر على سوق الصرف في تلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العملات الصعبة كما تم خلق وتوسيع مكاتب الصرف، حيث أنشأت مكاتب الصرف بموجب القانون 95-07 المؤرخ في 12 ديسمبر 1995 والتعليمية المؤرخة في 18 ديسمبر 1996 غير أن تطبيقها لازال في بدايته رغم من الاعتماد لبعض المكاتب، وهذه المكاتب بوسعتها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال. (بن سmine و خليف ، 2017، صفحة 26)

كما عرف سعر الصرف في الجزائر استقراراً كبيراً خاصة بعد سنة 2000 وذلك نظراً للفوائض المالية التي أصبح يحوزها البنك المركزي جراء ارتفاع أسعار المحروقات، حيث أن هذه الفوائض أعطت للبنك المركزي أريحية في تسيير سعر الصرف.

رغم دخول الأورو إلى حيز المعاملات منذ جانفي 2002 الذي كان يمكن أن يضر باتجاه التقارب بين السعرين، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريعاً التعامل به ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المركزي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمح بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازية ضخوا أموالهم في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة، وهذه العملية سمحت بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الأجنبية إلى الدائرة المصرفية في ظرف قياسي لغرض تحويلها إلى الأورو وهذا ما عزز الاحتياطي الرسمي، لكن ذلك قد لا يدوم طويلاً بسبب احتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم لاستخدامها لأغراض مختلفة، وهذا ما جعل السوق الموازية لم يتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام الأورو، إضافة إلى الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 وجانفي 2003 الذي ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي بين السعرين.

منذ 2005، بدأت الجزائر في تنوع العملات ما أدى إلى التصدي ل揆يات سعر الصرف بين الأورو والدولار، حيث أن بنك الجزائر اتخذ سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية كما قام البنك بثبيت سعر الصرف في السادس الثاني من سنة 2008 في ظرف شهدت فيه أكبر اقتصاديات الدول تقلبات جد هامة في عملاتها المحلية. وعلى الرغم من التقلبات الحادة في الأورو والدولار الأمريكي التي شهدتها سنة 2011، فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك سمح بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري في سوق الصرف بين البنوك سمح بالمحافظة على استقرار سعر الصرف وبقائه في حدود المستوى التوازي، ومنذ منتصف سنة 2014 حدث انخفاض كبير في سعر البترول مما أدى إلى تخفيض صرف الدينار مقابل الدولار، ويرجع هذا التخفيض إلى اعتماد الدولة سياسة تخفيض الدينار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات حتى تتمكن الدولة من تخفيض قيمة العجز والوفاء بالأجور، رغم أن سعر صرف الدولار انخفض مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلا أن اعتماد الجزائر على مورد البترول كمورد وحيد أثر بدرجة كبيرة على استقرار سعر الصرف في الجزائر. (بوسيس 2021، الصفحتان 112-113)

الخاتمة:

ومن خلال هذه الدراسة لاحظنا أن نظام الصرف الجزائري شهد تطورات هامة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وهذا راجع بشكل كبير للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر، فكان لكل مرحلة من المراحل تأثيراً واضحاً على الاقتصاد الجزائري، فبعد الاستقلال تم ربط العملة بالفرنك الفرنسي، ثم لجأت الجزائر إلى ربط عملتها على أساس سلة من العملات، تبنت برنامج التعديل الهيكل في (1994-1998) من أجل اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، وتم اصلاح نظام سعر الصرف وتبني نظام التعويم المدارسنة 1995 وطبق سنة 1996

وأصبح سعر الصرف الدينار الجزائري يخضع إلى قوى العرض والطلب الذي تمارسه البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية إلى غاية يومنا هذا.

قائمة المراجع:

- Central Bank of Sri Lanka;. (2006). *Exchange rate, pamphlet series*.
- Maurice , O., & Paul , R. (2003). *Economie internationale*. Paris, French: Pearson éducation.
- القاهرة، مصر: منشأة المعارف. (سوق الصرف الأجنبي) (ماهيتها، مدركاته الأساسية وتطوره). (2004). (الحمزاوي، م. ك.
- أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (دراسة). (2024, 08 08). سحابين، ا & بليخير ، ف 517, 18(02) مجلة دراسات اقتصادية. ARDL قياسية باستخدام منهجية.
- تطور قيمة الدينار الجزائري في ل الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض. (2017, 08 01). خليف ، ع & بن سmine، د 26, 33(02)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي .المتغيرات الاقتصادية
- في دراسة أثر سعر الصرف على Midas استخدام الترددات الزمنية المختلفة. (2022, 09 30). جRFI ، Z & بن مرزوق، N 75- 07(02) مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة .احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 76.
- أطروحة دكتوراه في .(أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019) 2021). بوسيس ، س العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة - الجزائر .109، العلوم الاقتصادية
- اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولي - دراسة حالة نظام . (2013) . جعفرى ، ع منكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي . (سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 101-102. جامعة بسكرة.
- مجلة الدفاع . سياسة سعر صرف العملة التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة . (تشرين الأول 2002) . داغر، أ 6. 02(01)، الوطن
- أطروحة دكتوراه .(أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها) (دراسة حالة الجزائر .2015) . دوحة، س الجزائر: جامعة بسكرة .161-162، في العلوم التجارية: تخصص تجارة دولية
-) تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها على عائدات الصادرات النفطية في العشرية الأخيرة لكل من . (2017) . سهلي ، ر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص علوم اقتصادية .(الجزائر، ليبيا، الإمارات، السعودية) دراسة مقارنة العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الشلف .66.
- قياس أثر سعر صرف الدينار - الدولار على احتياطات الصرف الاجنبي باستخدام . (2021, 11 10) . بکوش، ل & شرفاوي، م 56-57. 04(03) مجلة الاقتصاد والبيئة .(حالة الجزائر 1964-1996) ARDL نموذج
- الاسكندرية، مصر: دار الجامعية إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات . (2016) . عبد المطلب، ع
- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري دراسة تحليلية للفترة . (2022, 04 30) . زحاف ، ح & عسول، م 06. 02(01)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية .(الممتدة 2000-2014)
- الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات . (مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية . (2003) . قدي، ع

علاقة سعر الصرف الحقيقي بالتضخم، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021 باستعمال نموذج .(31، 08 2023). فندوز، هـ 508، 09(02)، مجلة البشائر الاقتصادية.

مجلة . "العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم" دراسة بيانية .(15، 06 2019). غياط، شـ & مساعدة، جـ 38، 10(02)، بدراسات العدد الاقتصادي Ardi.

مجلة . "مجلة التكامل الاقتصادي . تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري .(30، 09 2015). بن سعيد ، مـ & هداجي، عـ 67-68، 03(03)،